بمشـــــاركة ٩٥ منظمـــــة

منتدى المنظمات غير الحكومية يرسي اتفاقا بشأن المفاهيم الاساسية التي تجمعها ويناقش قانوناً مقترحاً لعلاقتها بالحكومة والمجتمع

بغداد / اياد عطية الخالدي
تصوير: نهاد العزاوي

تأثر المجتمع العراقي في الفترة السابقة بالحروب والنزاعات، وكذلك العقوبات الاقتصادية، اضافة الى انتهاك الحقوق الاساسية للمواطنين، وحرمان مؤسسات المجتمع المدني من العمل المستقل بعيداً عن الحكومة وانفردت الحكومة بادارة وتنظيم شؤون المجتمع مما ادى الى اضعاف اهتمام المواطنين بالقضايا العامة وانصرافهم لشؤون الحياة الخاصة والجزئية.

منتدى المنظمات غير الحكومية في العراق الذي عقد في بغداد في ٢١-٢٢ من آب الجاري، بمشاركة اكثر من ٩٥ منظمة غير حكومية، كان يهدف الى تقوية وتمكين المنظمات غير الحكومية في العراق من اداء دور حيوي ونشط في عملية التنمية البشرية والانتقال الديمقراطي والتغيير الاجتماعي.

اهداف اساسية

جمال الجواهري عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر قال.. ان اجتماع هذا العدد الكبير من المنظمات غير الحكومية الفاعلة في الساحة العراقية يعد فرصة جيدة للوصول الى اتفاق حول المفاهيم الاساسية المشتركة التي تجمع المنظمات غير الحكومية. ومنها:

١. اهمية تحويل المنظمات غير الحكومية من مؤسسات اغاثة عشائرية فئوية، طائفية وسياسية الى مؤسسات تنموية مهنية ديمقراطية شفافة، تدرك اهمية التغيير والانفتاح الديمقراطي.

٢. رؤية المنظمات يجب ان تستند إلى مصالح وأولويات تلبي احتياجات المجتمع العراقي، في اطار سياسة وطنية متفق عليها.

٣. استقلالية الادارة والتنظيم للمؤسسات يجب ان تكون بعيدة عن سيطرة الاجهزة الحكومية او أية مؤسسات اخرى قد تؤثر في آلية اتخاذ القرار فيها، والتأكيد على مفهوم انها مؤسسات تخدم الصالح العام.

٤. تطوير عملية المشاركة في التنمية يستلزم التأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص للرجال والنساء في الممارسة الفعلية للمنظمات وليس في الانظمة والسياسات والقوانين فقط.

واوضح الجواهري ان المنتدى سيسعى ايضاً الى وضع آلية للتعاون بين المنظمات غير الحكومية وبقية قطاعات المجتمع المدني الاخرى كالنقابات والحركات الاجتماعية ووسائل الاعلام لمناقشة مختلف القضايا العامة المتعلقة بالمجتمع المحلي ومراقبة اداء السلطة السياسية ومؤسساتها المختلفة. واشراك المجتمع في النقاش حول الرؤى والبرامج الفكرية والاقتصادية والاجتماعية للمنظمات غير الحكومية..

واضاف الجواهري.. اننا نسعى الى نشر هذه المفاهيم من خلال المشاركين في المنتدى وعبر اللقاء بالعناصر الفاعلة في المنظمات أو اطلاع المنظمات الاخرى والعاملين فيها على هذه المفاهيم وتطويرها، وتعميق النقاشات والبحوث والدراسات حولها بما يرسخ ويغني هذه الاهداف والتأكيد على اهميتها واهمية دور المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية والتغيير.

حداثة التجربة

السيدة هناء ادور رئيسة جمعية الامل العراقية وواحدة من ابرز الناشطات العراقيات في منظمات المجتمع العراقي قالت: ان المجتمع العراقي تعرض الى سلسلة من المشاكل والصعوبات وعليه فان اعادة اعمار وبناء المجتمع تفترض ان يكون المواطن محور هذه العملية.

وتستدرك: في الواقع باستثناء المنظمات العاملة في كردستان العراق وعدد قليل من المنظمات العراقية في الخارج التي اكتسبت الخبرة والعلاقات مع المنظمات العربية والعالمية وحتى التدريب المتطور، فأن غالبية المنظمات غير الحكومية في العراق ظهرت في فترة ما بعد الحرب، كجزء من استعادة حرية العمل بشكل مستقل والمشاركة في الحياة العامة، إضافة الى معالجة التدهور الانساني،وخاصة في مجال الاغاثة والخدمات العامة..

وعلى الرغم من ان معظم من تصدى للعمل في المنظمات غير الحكومية العراقية، هم من الكفاءات العلمية الواعية لكن تنقصهم الخبرة والدراية والتدريب والعلاقات والتجربة الميدانية، وقد واجهتهم تحديات متعددة، ساهمت في زيادة كفاءتهم في بناء علاقة متينة وفي تشجيع المشاركة والمبادرة الجمعية والفردية الطوعية.

واشادت هناء ادور.. بالجهود التي بذلتها منظمات المجتمع المدني خلال العامين الماضيين واشارت بشكل خاص الى دورها في الانتخابات التي جرت مطلع العام الحالي ودورها في نشر الثقافة الدستورية في صفوف المجتمع اضافة الى مبادرتها في اعمال الاغاثة والخدمات خاصة في الظروف الصعبة التي مرت على الشعب العراقي.

محاور رئيسة

ناقش منتدى المنظمات غير الحكومية اربعة محاور رئيسة هي:

١. البناء الديمقراطي للمنظمات (الشفافية،المحاسبة، الادارة، القيادة).

٢. استقلالية المنظمات من حيث الرؤية والاهداف والاستقلالية.

٣. تطوير مشاركة المرأة في العمل الجماعي.

٤. علاقة المنظمات غير الحكومية مع باقي مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع المحلي.

٥. الاطار القانوني للمنظمات غير الحكومية.

استقلالية المنظمات

اكد المشاركون في المنتدى ان المنظمات غير الحكومية يجب ان تكون غير ربحية، منظمة، مستقلة تحكم نفسها وطوعية.. ان هذه الميزات تكون واضحة خصوصا بالنسبة للمنظمات غير الحكومية التي قانونها المحلي يتطلب هذه المعايير التي تبقى اساسية..

يوضح جمال الجواهري قائلاً.. غير الربحي أي ان مردوده المالي الفائض يستعمل فقط لانجاز المهمات وتحقيق الأهداف للمنظمة، علاوة على ان المنظمات غير الحكومية لاتدار من قبل الحكومة او أية وكالة تابعة للحكومة. وعلى المنظمات غير الحكومية الابقاء على الاستقلالية في سياستها من خلال المهام والاهداف بالاضافة الى ذلك يجب ان لا تكون اداة لسياسة الحكومة الخارجية أي مستقلة عن الحكومة.

منتدى المنظمات غير الحكومية اوصى بوجوب ان يكون لكل منظمة وثائق منظمة ومجلس اداة وموظفون، ويجب ان تعقد اجتماعات منظمة وأن يكون لها اهداف خاصة بها ويجب ان تدافع عن هذه الاهداف وان يكون لها بناؤها الخاص وحقوقها والتزاماتها ولها سياقاتها لتنفيذ المخططات والمشاريع الخاصة بها.

الثقة شريان الحياة

واكد المشاركون في المنتدى ان الثقة شريان الحياة للمنظمات غير الحكومية، وان تكون الثقة مع بقية المنظمات قبل الاعلام، ومن قبل الحكومة، والثقة مع المتعاونين، الثقة مع بقية المنظمات غير الحكومية وايضا الثقة من قبل موظفي المنظمة وهؤلاء يتطوعون بوقتهم، وذلك لتنمية الثقة، يجب على كل منظمة ان تتميز بالمسؤولية والشفافية..

ان ا ستناد العلاقة مع الحكومة الى مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون بما يفسح المجال امام تحقيق اهدافها وبرامجها في اطار كامل من الاستقلالية، وعلى أساس مبدأ الشراكة المتكافئة، وحقها في المشاركة في صنع القرار الوطني والتنموي الخاص والمشاركة في عمليات تخطيط وتنفيذ ومراقبة ومتابعة وتقييم البرامج التنموية المختلفة.

العلاقة مع الحكومة

قدمت الدكتورة باهرة الجميلي رئيسة منظمة الاغاثة والتنمية ورقة عمل حول علاقة المنظمات غير الحكومية بالحكومة وقالت: ان المفهوم الحديث للتنمية يرتكز على مبدأ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فالتنمية لم تعد شأناً "حكومياً" فحسب بل هي مسؤولية المجتمع ككل وهنا يجب تعبئة المجتمع المدني في سبيل تحقيق هذه الشراكة في آلية اتخاذ القرار وتنفيذ البرامج والسياسات.

واوضحت الجميلي.. ان نظرة الحكومات الى المنظمات غير الحكومية نظرة الشريك، يعطي لها الحق في تحديد الحاجات وبلورة الرؤى ووضع الاهداف والسياسات واليات التنفيذ وهذا يتطلب مايلي:

❖اطار قانوني ينظم عمل المنظمات غير الحكومية، ويعطيها حرية التكوين والتأسيس والحق والاستقلالية والحرية في اختيار الهيكلية التنظيمية الملائمة فضلا عن طرح الاهداف وبرامج العمل.

❖وضع آليات تشاور منتظمة ومحاسبة بين القطاع الحكومي والمجتمع المدني من شأنها تعزيز مبدأ الشراكة وتخفيف الازدواجية والتنافس.

❖الاعتراف بحق المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

وعن حقوق الانسان والديمقراطية.

❖الجمع بين الدور المباشر الذي تقوم به هذه المنظمات في تقديم الخدمات وبين الدور في الدفاع عن الحقوق المدنية للمواطنين.

العلاقة مع المجتمع

وتعرج الجميلي في ورقتها على اهمية العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والمجتمع فتقول... ان كل جمعية مهما كان اختصاص عملها فهي تنتمي الى بيئة انسانية او كتلة بشرية لها مصالح تدافع عنها وتطلعات تسعى الى تحقيقها من دون ان يعني انتماؤها هذا انعزالا وانقطاعات عن سائر البيئات الاجتماعية، ويعد هذا الانتماء احد منطلقات عمل الجمعية وانخراطها في قضايا الشأن العام استنادا الى مبادئ نورد اهمها:

❖الالتزام بقضايا الناس وفهم ثقافتهم وقضاياهم واولوياتهم ومحاولة البحث في سبل الاجابة عن حاجاتهم.

❖اشراك المجتمع في التخطيط للبرامج والمشاريع وتنفيذها، تحاول الجمعية انطلاقا من التزامها قضايا الجمهور والتواصل معه، اشراك الجمهور في اقتراح المشاريع وبلورتها وتصميم البرامج ودعمها، فاحساس الجمهور بشراكته في التخطيط لعمل الجمعية يحمله على تبني مشاريعها، وتأمين الاستمرارية لهذه المشاريع.

❖تعزيز قيمة التطوع: يعد الانتساب الطوعي والمشاركة في انشطتها تكريسا لمعنى المواطنة ووجها من وجوه اصطفاف الافراد وعملهم الجماعي المنظم. والتطوع احد اسس الاندماج الاجتماعي ودعائمه، وهو فعل واع لاهداف مبادئ تجاوز الخاص الى العام.. ويأتي عبر الالتزام بمبادئ تحكم طبيعته وترافقها ومنها:

١. التزام قضايا المواطنين يجب ان لا يكون بمعزل عن التخطيط الستراتيجي الذي يتيح اعتماد البرامج ذات التأثير في اكثر من مستوى وذات القابلية على التطور والتأقلم وفق المتغيرات والظروف.

٢. اشراك الجمهور في اقتراح المشاريع وبلورة البرامج يجب ان لا يؤدي الى التكرار الذي يضعف فاعلية العمل واثره في المجتمع، ويسفر مع مرور الوقت عن حالات احباط، وشعور بصعوبة الاستمرارية.

٣. العمل مع الجمهور يتطلب احتراما كاملا لمبدأ الاستقلالية تجاه السلطات السياسية بهدف حفظ المصداقية وتأكيد استمداد المشروعية من الناس وفق القوانين والانظمة المرعية.

-المنتدى يدعو الى تطوير مشاركة المرأة في العمل الجماعي ورفع الغبن والاجحاف عنها في تبوؤ المناصب الادارية والسياسية في الدولة

مشاركة المرأة في العمل الجماعي

ان تعزيز دور المرأة في المجتمع وتغيير صورتها النمطية وضمان حقوقها والغاء كل اشكال التمييز ضدها، هو ما يفترض ان تقوم به المنظمات غير الحكومية العراقية ويجد انعكاساً له في برامج واهداف وآليات هذه المنظمات اضافة الى اتاحة الفرصة للمرأة حتى تحتل موقعا في ادارة هذه التنظيمات..

وقد عبرت السيدة هناء ادور رئيسة جمعية الامل العراقية عن املها ان تأخذ المرأة دورها في عملية التطوير والتنمية واشارت الى ان التطور الحاصل في عملية المنظمات غير الحكومية العراقية في عمل المنظمات النسائية على صعيد الاتصال وتبادل المعلومات والمعرفة وتطوير آليات التنسيق في ما بينها، مما جعلها واضحة على صعيد التأثير في صناعة القرار، وهذا ما يحملنا على النظر بجدية الى هذه المنظمات وتصدي المرأة للعمل الجماعي، والمشاركة في العملية الديمقراطية والسياسية، الامر الذي يترتب على ادارة المنظمات ان تفسح المجال امام المرأة للمشاركة في موقع اتخاذ القرار فيها، والعمل الحثيث نحو التوعية المكثفة والشاملة بمفاهيم الديمقراطية والمساواة بين الجنسين بدءاً من العائلة والمدرسة والمؤسسات الدينية والاجتماعية وغيرها.. واعداد برامج للتوعية بأهمية مركز المرأة ودورها في العائلة والحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ودعا المنتدى الى رفع الغبن والاجحاف بحق المرأة في تبوؤ المناصب الادارية في العمل الاجتماعي بشكل يتناسب ونسبتها ضمن القوى العاملة، وهذا لا يعني عدم اعتماد معايير النزاهة والخبرة في الترشيح لهذه المناصب.

وهذا ما يدفعنا الى الدعوة لتوسيع مشاركة النساء من مختلف الانشطة السياسية والادارية التي تقام داخل وخارج القطر.

الادارة والتنظيم

اكد المشاركون في المنتدى على ان تطوير وبناء المجتمع المدني الشفاف والفاعل لن يتحقق باختصار النقاش عن فعاليات المنظمات وقدرتها البرامجية والادارية والتقنية من دون الحديث عن موضوعات القيادة والحكم السليم فيها ويجب العمل على تطوير البناء الديمقراطي عبر مجالات اساسية اهمها:

❖الحكم السليم في المنظمات، وخاصة وجود رؤية واضحة للجمعية، اضافة الى آليات شفافة وواضحة لصنع القرار وانظمة واجراءات مهنية محددة ومتفق عليها.

. المجال الاخر هو تطوير وتحسين الكفاءة الادارية والفنية وهنا تكتسب موضوعات الادارة المالية وادارة المشاريع وادارة الموارد البشرية وغيرها اهمية كبيرة، وفي كل الحالات يجب تطوير تقنية ادارية فعالة لتحسين نوعية الخدمات المقدمة من الجمعيات وتطوير علاقتها بالمجتمع.

. المجال الثالث هو ما يتعلق بتطوير الموارد البشرية العاملة في المنظمات وتطوير اخلاقيات العمل لديهم ويجب ان يشمل هذا التطوير مسائل مهمة كالمعرفة والمعلومات والمهارات واخلاقيات العمل.

التزام الجمعيات بالمفاهيم الديمقراطية

تداول السلطة والرئاسة في الجمعيات يجب ان يتم من خلال الانتخابات الدورية ويعني ذلك هيئات ادارية للجمعيات لولايات محددة يفتح في نهاية كل منها باب الترشيح للاعضاء المستوفين لشروطه واجراء الانتخابات وعملية التسلم والتسليم وفي ذلك تدريب لأكبر عدد من اعضاء الجمعية على تسلم المهمات والقيام بالادوار القيادية وترجمة لمبدأ المشاركة في صنع القرار من خلال:

❖الشفافية في القرارات: يجب ان لا تكون القرارات الادارية والعملية المتخذة والمداولات التي ترافقها حكراً على دوائر مغلقة، فالاطلاع عليها ممكن لجميع الاعضاء ولابناء المجتمع الذي تنتمي له الجمعية.

❖الشفافية المالية: وتعني امكان الاطلاع على الميزانيات المالية للجمعيات من خلال نشر البيانات واعلام الاعضاء والجمهور بمصادر الدخل واوجه الانفاق وتقديم تقارير مالية سنوية.

❖امتثال الهيئات الادارية لآليات المحاسبة القانونية ومسؤوليتها عما تقوم به من انشطة عامة.

❖مشاركة اعضاء الجمعية في وضع الخطط والبرامج والبحث في القضايا الخاصة بعمل الجمعيات وعلاقاتها.